# الندوة العربية حول "عمل الأطفال في الدول العربية في ظل جائحة كورونا"

- صاحب السمو الملكي الأمير عبد العزيز بن طلال بن عبد العزيز بن طلال رئيس برنامج الخليج العربي للتنمية ورئيس المجلس العربي للطفولة والتنمية
- سعادة السفيرة الدكتورة هيفاء أبوغزاله ، الأمين العام المساعد ورئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بجامعة الدول العربية
- معالي السيد فايز المطيري مدير عام منظمة العمل العربية
- ممثلو الحكومات ومنظمات أصحاب العمل والعمال

أنه من دواعي سروري ان اشارككم اليوم في هذه الندوة حول واحدة من اهم القضايا التي تؤثر على الاجيال القادمة في منطقتنا.

اسمحوا لي بداية ان أتقدم بخالص الشكر لجامعة الدول العربية على شراكتها القيمة الطويلة والوثيقة مع منظمة العمل الدولية ، لقد تعاونا في العديد من المواضيع المتعلقة بعالم العمل بما في ذلك تعزيز المساواة بين الجنسين والهجرة وعمل الأطفال.

في عام 2018، تعاونت جامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية في دراسة إقليمية حول عمل الأطفال تبحث في خصائص ومدى عمالة الأطفال بأشكالها المختلفة بما في ذلك العمل المنزلي ، تجنيد الاطفال، والمشاركة في الأنشطة غير المشروعة ، والعمل لساعات طويلة في ظروف خطرة وضارة في مجموعة من القطاعات مثل البناء والزراعة.

في ذلك الوقت ، أجريت الدراسة في سياق الأزمة السورية وكيف أثر ذلك على عمل الأطفال. اليوم نتحدث عن نفس الموضوع ولكن في ظل طبقة جديدة من الأزمة ، جائحة كورونا – COVID19.

تضمن تقرير جامعة الدول العربية ومنظمة العمل الدولية لعام 2018 بعض النتائج المروعة بالفعل عن الاطفال من كلا الجنسين الذين يعملون في المزارع ، في ورش الإصلاح ، في منازل الناس ويتعرضون للمواد الكيميائية والطقس القاسي وحمل الأحمال الثقيلة بالاضافة للعمل لساعات طويلة. والاسوأ، تقارير عن أطفال محاصرين في النزاع يستخدمون في التهريب وجمع أجزاء من الجثث لدفنها، وفي بعض الأحيان الاضطرار إلى الانخراط في قتال مباشر.

أصدرت منظمة العمل الدولية مؤخرًا تقديرات عالمية عن عمل الأطفال في جميع أنحاء العالم والاتجاهات مؤسفة للغاية. في الدول العربية ، تتزايد نسبة الأطفال العاملين ، في بعض الأحيان من ثلاثة إلى أربعة أضعاف. ومن المثير للقلق أن هذا الاتجاه ينطبق أيضًا على الأطفال الذين يعملون في أسوأ أشكال عمل الأطفال. في عام 2016 ، كان حوالي 3 في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 17 عامًا يعملون ونصفهم يعمل في أسوأ أشكال عمل الأطفال. في عام 2020، كان ما يقرب من 6 في المائة من الأطفال في نفس الفئة العمرية يعملون وكان معظمهم يعملون في أعمال خطرة. بالطبع ، بدون تدخل ، كان يمكن أن يكون الوضع أسوأ بكثير.

تعمل منظمة العمل الدولية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى وشركاء التنمية في سوريا واليمن والأردن والمملكة العربية السعودية ولبنان على مستوى السياسات لتصميم خطط عمل وطنية لمكافحة عمل

الأطفال. لقد عملنا مع منفذي القانون ، بما في ذلك مفتشين العمل حتى يتمكنوا من التعرف على حالات عمل الأطفال والتصرف وفقًا لها.

نعمل مع المدارس والشركات لتحديد انواع عمل الأطفال الخطرة والمساعدة في إبعادهم عن هذه الاعمال، بالاضافة للعمل مع الآباء والأطفال أنفسهم لتزويد العائلات بوسائل بديلة لكسب العيش وطرق لإعادة دمج الأطفال في التعليم.

لكن ما زال هناك الكثير الذي يتعين علينا القيام به لحماية الطفولة.

- هناك ثلاثة أشياء أحث مجتمع التنمية والحكومات على التركيز عليها:

- أولاً ، مساعدة الأطفال على إعادة الاندماج في التعليم من خلال برامج مختلفة مثل برامج التعلم السريع التي تساعد الأطفال على مواكبة وإعادة الاندماج في مسارات التعليم النظامي. إذا لزم الأمر، علينا مساعدتهم للدمج بين التعليم والعمل ، طالما أنه عمل مقبول وفقًا لأعمارهم. في الوقت نفسه، دعم أسرهم من خلال التدريب وفرص العمل، حتى يتمكنوا من كسب الدخل أثناء ذهاب أطفالهم إلى المدرسة. أكثر من ربع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 11 عامًا وأكثر من ثلث الأطفال العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين 12 و 14 عامًا هم خارج المدرسة.

- ثانياً ، التركيز على الحد من أسوأ أشكال عمل الأطفال. تظهر الاتجاهات أن الغالبية المتزايدة من عمل الأطفال تحدث في أشكال عمل خطرة. علينا تقوية النظام التنظيمي وتنفيذ القوانين لمنع أسوأ أشكال عمل الأطفال. في الوقت نفسه ، يتعين علينا تقوية أنظمة الدعم والمدارس والمنظمات المجتمعية التي يمكنها دعم إبعاد الأطفال عن الأعمال الخطرة ودعم اندماجهم في التعليم وتنمية المهارات.

- وأخيرًا ، علينا إعطاء الأولوية لدورالحماية الاجتماعية. نحن نعلم أن الفقر هو الذي يشجع عمل الأطفال لذلك يجب أن نعمل مع آليات الحماية الاجتماعية للحكومات لضمان عدم تعرض أي شخص لمثل هذا الوضع الاقتصادي الصعب بحيث يجبَر علىإرسال أطفاله لكسب الدخل، يتعين علينا توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية من خلال المساعدة المباشرة مثل التحويلات النقدية لمساعدة الأسرعلى زيادة قدرتها على الصمود في أوقات عدم الاستقرارالاقتصادي الحالية لمساعدتها ماديا بينما يكمل أطفالهم تعليمهم وتدريبهم قبل الانتقال الى التوظيف.

يصادف عام 2021 السنة الدولية للقضاء على عمل الأطفال، يمكننا العمل معاً لجعله العام الذي نعكس فيه الاتجاه ونتحرك نحو منطقة عربية خالية من عمالة الأطفال.